



صدر عن حزب حرّاس الأرض - حركة القومية اللبنانيّة، البيان الأسبوعي التالي:

عندما يلغا أحد أطراف النزاع إلى الطعن بوطنيّة الطرف الآخر وفق معاييره الخاصة يكون الإنقسام بينهما وإنعدام الثقة قد بلغا نقطة اللاعودة، وعندما يصبح التخوين لغة التخاطب وأداة لمحاربة الخصوم يكون الفجور السياسي قد بلغ ذروته.

نقول هذا الكلام على خلفية الضجة القائمة حول وصول البوارج الأميركيّة إلى المياه الإقليمية وحملات التشهير والتخوين التي رافقتها.

لا ندعي سراً إذا قلنا أن شريحة كبيرة من اللبنانيين المحايدين قد شعرت بالإرتياح لمجيء تلك البوارج وإنعترتها بمثابة عامل إيجابي من شأنه تصحيف الخل في ميزان القوى الداخلي الحاصل بين أكثرية عدديّة لا تملك السلاح الكافي، في مواجهة أقليّة مدجّجة بالسلاح ومصمّمة على خطف البلاد وجرّها عنوةً إلى حروبٍ مفتوحة لا تريدوها.

نحن لا ننتهي إلى هذا الفريق أو ذاك، ولا نود الإشتراك في مهرجان التشتات القائم بينهما، ولكن الواقع على الأرض يحتم علينا الدفاع عن الحقيقة المُجرَّدة كما تعودنا، وذلك من خلال الأسئلة التالية:

من أعطى هذه الأقلية المسلحة التي تسمّي نفسها "مقاومة" الحق في تخوين الناس وتوزيع شهادات بالوطنية؟

وبأي حق تستورد السلاح على أنواعه وجهازه من سوريا وإيران وتنمّنه عن الآخرين؟ ووفق أي معيار يتم تصنيف السلاح الوطني وغير الوطني؟ وعلى أي أساس يكون السلاح الذي من سوريا وإيران سلاحاً وطنياً، والسلاح الذي من مصادر أخرى غير وطني؟

وماذا عن المال النظيف الذي تتحدّث عنه؟ ولماذا تعتبر المال الإيراني نظيفاً وغيره غير نظيف، اللهم إلا إذا كانت تعتمد أسلوب تبييض الأموال!

ومن أين حصلت على وكالة حصرية لمقاتلة إسرائيل إنطلاقاً من لبنان؟ ومن قال ان اللبنانيين راغبون أصلاً في شن حروبٍ مفتوحة على إسرائيل نيابة عن العرب؟؟؟

المعادلة يجب ان تكون على النحو التالي:

١- اما ان يكون السلاح محصوراً فيقوى المسلحة الشرعية دون غيرها، واما ان يكون مباحاً للجميع.

٢- وإذا كانت الأقلية المسلحة مُصرّة على التحالف مع المحور السوري - الإيراني ولا تخجل به، فإن الطرف الآخر له مليء الحق في التحالف مع المحور الأميركي - الأوروبي من دون حرج.

ان قول الحقيقة مهمًا كانت جارحة يفضي حتماً إلى حل الأزمة، بينما السكوت عنها يعقدها.

لبنان

أبو أرز
في ٧ آذار ٢٠٠٨